الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

الإطار العام للدراسة

مقدمة

أولاً: الإطار العام للدارسة:

- مشكلة الدراسة
- أهمية الدراسة
- أهداف الدراسة:
  - الهدف العام
  - الأهداف الإجرائية
- تساؤلات الدراسة
- المنهج المستخدم
- مفاهيم الدراسة:
  - مفهوم المواطنة
  - مفهوم الجمعيات الأهلية
  - مفهوم الشراكة

ثانيًا: الدراسات السابقة

ثالثًا: خطوات العمل:

- فصول الدراسة

مقدمة:

تشهد مصر فى الوقت الراهن تحولات مجتمعية كبيرة بعد ثورتي يناير و٣٠ يونيو، تحتاج إلى بلورة الإدراك حول أهمية التعليم فى بناء مفهوم المواطنة، الذي عكسه دستور ٢٠١٤ الذي يُشكل العقد الجديد بين أفراد المجتمع بعضهم البعض، وبين أفراد المجتمع وسلطات الدولة؛ حيث يلعب التعليم دورًا محوريًا فى بناء المواطن.

ويعد إكساب الطلاب قيم المواطنة من أهم سبل مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين؛ ذلك أن تعزيز الانتماء الوطني يعد الركيزة الأساسية للمشاركة الإيجابية والفعالة فى التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الهدف الأساسي من تربية المواطنة هو غرس القيم وتكوين السلوكيات الضرورية لحياة الأفراد فى المجتمع، وتحديد الحقوق والواجبات المرتبطة بها، والتي لا تنفصل عن تلك الحقوق التي يسهم القيام بها إلى ظهور جيل واعٍ مؤهل لتحمل المسئولية، وإرساء مجتمع واعٍ لمقومات شخصيته الحضارية، منفتح على الحداثة يستلهم المُثل الإنسانية العليا والمبادئ الكونية فى الحرية، والديمقراطية، والعدالة الاجتماعية، وحقوق الإنسان، أي أن الهدف الأساسي من تربية المواطنة يتمثل فى تشكيل المواطن الذي يشعر بمشكلات المجتمع، ويكون عضوًا فاعلاً ومشاركًا فى مواجهة هذه المشكلات والعمل على حلها وتتعزز فى نفسه روح العطاء، والانتماء والولاء، ويدرك من خلالها بأنه جزء من مجتمعه ووطنه وغير منفصل عنه (الحسامى ،٢٠١٠ ،ص٥٦).

إن قيم المواطنة من أهم القيم التي يجب أن تعمل المدرسة على تنميتها وتعزيزها فى نفوس المتعلمين خاصة وأن القيم موجهات لسلوك الفرد، كونها مرجعًا للحكم على أفعاله، وإطارًا لتحقيق تماسك المجتمع (عيد واخرون ، ٢٠١٦ ،ص١٦) .

أولاً: الإطار العام للدراسة:

مشكلة الدراسة:

تُعد المشاركة المجتمعية المتمثلة فى تدخل الجمعيات الأهلية بقطاع التعليم ضرورة حتمية حتى تستطيع المدرسة أن تحقق أهدافها وطموحات مجتمعها الخاصة. فالمدرسة مؤسسة مجتمعية لا تعمل فى فراغ أو عزلة عن الظروف والعوامل المجتمعية التي تحيط بها؛ ولكنها جزء من المجتمع تنفعل به وتتفاعل معه، ومن ثم، فإنه يجب أن تستفيد من خدمات المجتمع المادية والبشرية للمساهمة فى حل المشكلات وإصلاح التعليم وتطويره (عبدالله ، جامعه جنوب الوادى ،٢٠١١ ، ص٣).

إن التعليم – كان ومازال – أحد محاور الاهتمام الرئيسية للجمعيات الأهلية في مصر، وذلك منذ منتصف القرن التاسع عشر تحديدًا. لقد تمثل الاهتمام من جانب الجمعيات بالعملية التعليمية **في عدة أمور:**

أولاً: مكافحة الأمية، حيث سجل التاريخ عشرات الجمعيات في القرن التاسع عشر، ثم المئات في القرن العشرين، تطالب الحكومة بالحق في التعليم، وتوجه بعضها لتعليم المرأة والفتاة.

ثانيًا: قيام جمعيات أهلية بتأسيس مدارس منذ القرن التاسع عشر، وتوجه الوقف الإسلامي للتعليم.

ثالثًا: بروز تدخلات حديثة من جانب الجمعيات الأهلية لمكافحة ظاهرة التسرب من التعليم بين الذكور وبين الإناث، واتجاه البعض منها للتعامل مع جذور المشكلة (انخفاض الوعي بتعليم الأبناء خاصة الطفلة الفتاة ، الفقر، عمل الأطفال، تدني البنية التعليمية).

رابعًا: الاهتمام بتدريب المعلمين لرفع كفاءة العملية التعليمية، وتوفير التقنيات اللازمة لتطوير العملية التعليمية.

خامسًا: التركيز على تعليم (الطفلة الفتاة) خاصة في قرى الوجه القبلي وظهرت مبادرات غير تقليدية تتوجه لهذا الجانب منذ التسعينيات من القرن العشرين.

سادسًا: ظهور اهتمام قوي من جانب قطاع من الجمعيات الأهلية؛ للنهوض بالبيئة التعليمية، وتطوير مشاركة التلاميذ، والمعلمين، وأولياء الأمور، والقطاع الخاص – في بعض النماذج– بهدف تطوير البيئة التعليمية.

وأخيرًا النماذج التي تنفذها الجمعيات الأهلية فى مجال تربية المواطنة، وتثقيف النشء، والتربية المدنية، والتي بدأت فى أوائل التسعينيات من القرن الماضي.

وفى كل المداخل والمجالات السابقة، حرصت الجمعيات الأهلية دائمًا على أن تقدم برامجها فى صورة مبادرات غير نمطية تُحقق فكرة المدرسة الصديقة، ومن خلال مبادئ أساسية حاكمة قائمة على أفكار العدالة، وعدم التمييز، وقبول الآخر، والسلام الاجتماعي، وهى كلها مبادئ تشكل فحوى مفهوم المواطنة.

والباحث فى شأن الجمعيات الأهلية يجد أنها قد تطورت فى مجالات عملها من الإحسان والبر للمحتاجين إلى قضايا التنمية والشراكة؛ لسد عجز الحكومات عن تلبية احتياجات المواطنين، ثم المدافعة والمناصرة والحقوق الإنسانية (قنديل ،٢٠٠٨ ، ص٣٦).

والجمعيات الأهلية فى تطورها هذا _ عبر سنوات عديدة من العمل الميداني _ تمكنت أيضا من صياغة برامجها الخاصة بها فى موضوعات شتى تعد أكثر تعبيرًا عن فكرة التعلم النشط، والتعليم المتمركز على الطفل، والتعلم التشاركي، وما إلى ذلك من برامج غير نمطية ترسخ لمفاهيم إيجابية خارج الإطار النمطي والتقليدي الذي تقدمه المؤسسة التعليمية.

وفقًا للعرض السابق، فإن الباحثة في هذه الدراسة تطرح مشكلة مؤداها أنه من واقع العمل بقطاع الجمعيات الأهلية فى مجال التعليم نجد إشكالات عديدة تُحد من عمل الجمعيات الأهلية بكفاءة داخل المؤسسات التعليمية بشكلٍ عام، وفى مجال دعم وتربية المواطنة بشكل خاص، وقد أكدت الدراسات السابقة أنه برغم حرص وزارة التربية والتعليم فى مصر على تفعيل المشاركة

المجتمعية فى إصلاح وتطوير منظومة التعليم إلا أن الواقع يشير إلى عزلة المؤسسات التعليمية فى علاقتها بالمؤسسات المجتمعية، ومن ضمنها الجمعيات الأهلية، وهذا ما أكدته دراسة (رسمي عبد الملك) على قصور وعي أجهزة التخطيط بدور المدرسة فى التنمية المحلية، وانفصال العلاقات الاجتماعية بين المدرسة والأسرة وبينها وبين المؤسسات المجتمعية الأخرى؛ فلا يذهب الآباء إلى المدرسة إلا بدافع شخصي منهم، ولا تشارك مؤسسات المجتمع فى مبادرات إصلاح التعليم؛ نتيجة عدم إعلان المسؤولين عن تطوير التعليم، والمخططين لسياسته عن برامجهم، أو خططهم، أو احتياجاتهم من الجهود المجتمعية التطوعية (عبدالملك ، ٢٠٠٥ ، ص٧).

<u>وبالإضافة إلى ماسبق، فإن هناك</u> إشكالات عدة تعوق وجود شراكة فاعلة بين الدولة والجمعيات الأهلية خاصة فيما يرتبط بقضية تعليم المواطنة داخل مؤسسات التعليم الحكومي، وبالطبع فإن هذه الإشكالات منها مايعود إلى الدولة ممثلة فى وزارة التربية والتعليم، ومنها مايعود إلى الجمعيات الأهلية وهو ماتهتم به هذه الدراسة البحثية بطرحه ودراسته؛ بهدف التوصل إلى إطار شراكة فاعل وكفء فيما بين الدولة والجمعيات الأهلية لدعم تعليم المواطنة داخل مؤسسات التعليم الحكومي ما قبل الجامعي.

<u>أهمية الدراسة:</u>

تتمثل أهمية الدراسة فى بحثها لمحتوى البرامج التي تقدمها الجمعيات الأهلية فى مجال المواطنة والتربية المدنية، بالإضافة إلى خروجها بإطار يشمل الممارسات الأمثل المرتبطة بالشراكة بين الدولة والجمعيات الأهلية؛ لتحقيق انتشار أكبر لتعليم المواطنة بمؤسسات التعليم الحكومي ما قبل الجامعي.

أهداف الدراسة:

الهدف العام:

- وضع تصور لإطار شراكة فاعل بين الدولة والجمعيات الأهلية يسمح بتطبيق برامج تعليم المواطنة داخل مؤسسات التعليم الحكومي ما قبل الجامعي.

الأهداف الإجرائية:

- التعرف على شكل العلاقة بين الجمعيات الأهلية، ووزارة التربيبة والتعليم؛ لتحقيق التعاون المشترك فيما بينهم.
- معرفة التحديات/ العقبات التي تواجه الجمعيات الأهلية أثناء تنفيذ برامج التربية المدنية.
- استعراض تجارب الجمعيات الأهلية الرائدة العاملة فى مجال تعليم المواطنة بالمدارس.
- اقتراح إطار عمل مشترك بين وزارة التربية والتعليم، والجمعيات الأهلية يسمح للجمعيات بتنفيذ برامج تربية مدنية ناجحة وفعالة داخل مؤسسات التعليم الحكومي ما قبل الجامعي.

تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة للإجابة على الأسئلة البحثية التالية:

- ما التحديات التي تواجه الجمعيات الأهلية للدخول إلى المؤسسات التعليمية وتطبيق برامج المواطنة؟
- ما الإشكاليات التي تحد من وجود شراكة فاعلة بين الدولة والجمعيات الأهلية وتؤثر على تنفيذ برامج الجمعيات في مجال المواطنة داخل مؤسسات التعليم الحكومي من وجهة نظر القائمين على إدارة المشاركة المجتمعية بوزارة التربية والتعليم؟

- ما الإشكاليات التي تحد من وجود شراكة فاعلة بين الدولة والجمعيات الأهلية وتؤثر على تنفيذ برامج الجمعيات فى مجال المواطنة داخل مؤسسات التعليم الحكومي من وجهة نظر الجمعيات الأهلية وخبراء التربية المدنية؟
- ما الإطار المقترح لتفعيل الشراكة بين الدولة ممثلة فى وزارة التربية والتعليم، والجمعيات الأهلية؛ من أجل تعليم أفضل للمواطنة بمدارس التعليم الحكومي ما قبل الجامعي؟

منهج الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي ، وذلك فى وصف الجانب النظري للدراسة من خلال استعراض مجموعه من الدراسات السابقة، والعديد من الأدبيات التي تناولت المواطنة ودور الجمعيات الأهلية فى مجال تعليم المواطنة، وأهم التجارب الناجحة فى هذا المجال، وذلك بالتركيز على مؤسسات التعليم الحكومي ما قبل الجامعي.

إضافة إلى العمل الميداني ومايسفر عنه من نتائج تشير إلى آراء العاملين فى هذا المجال من القطاعين الحكومي والأهلي **وذلك باستخدام أدوات مقننة لجمع البيانات تتمثل فى:**

١- استبيان موجه للقائمين على إدارات المشاركة المجتمعية بوزارة التربية والتعليم.

٢- استبيان موجه للقائمين على برامج التعليم بالجمعيات الأهلية.

٣- دليل مقابلة للخبراء/ التنفيذيين.

مفاهيم الدراسة:

١- مفهوم المواطنة:

المواطنة لُغةً:

" المواطنة لغة ": مشتقة من كلمة الوطن، والوطن: المنزل الذي يقيم فيه الإنسان، والجمع أوطان ويقال: وطن بالمكان وأوطن به: أقام، وأوطنه: اتخذه وطنًا، وأوطن فلان أرض كذا وكذا: اتخذها محلاً ومسكنًا يقيم فيها (ابن منظور).

المواطنة اصطلاحًا:

تعبر المواطنة عن حركة الأفراد في اتجاه إثبات وجودهم في إطار جماعة بعينها، بحيث تتجاوز هذه الحركة الانتماءات الأضيق إلى الانتماءات الأرحب، أي تجاوز الانتماء للاشكال الأولية للمجتمع البشري، مثل: الطائفة، أو العشيرة، أو القبيلة إلى الجماعة الوطنية (مرقص ، ٢٠٠٥ ، ص١٦).

وعلى هذا، فإن المواطنة تشمل ثلاثة عناصر:

أ-العنصر القانوني:

ويُعنَى بالحقوق التي يجب أن تكفلها الدولة للمواطنين على قدم المساواة دون أى تمييز على أساس الدين، أو الجنس، أو العرق، أو الثروة، ويقابل هذا التنظيم القانوني الالتزامات التي يجب أن يفي بها المواطن تجاه الدولة، وغيره من المواطنين.

ب-العنصر السلوكي:

وتعني جملة الممارسات التي تعكس درجة النضج الثقافي الذي يتمتع به المواطنون وقدرة الدولة على أن توفر للفرد متطلبات الحياة الملائمة.

جـ-العنصر الوجداني:

ويُعنَى بشعور الفرد بالانتماء والولاء للدولة بما يؤدي إلى الاحترام والالتزام الطوعي للقانون والاهتمام بالعمل العام والرغبة فى القيام بأعمال تطوعية لخدمة المجتمع الذي يعيش فيه، حتى لو تطلب الأمر التضحية بجانب من جوانب مصالحه الخاصة، وصولاً إلى الاستعداد للتضحية بالنفس فى سبيل الدفاع عن الدولة ضد ماتتعرض له من تهديدات (عبدالرؤوف ، ٢٠١١).

ويؤكد (سمير مرقص) أن المواطنة للجميع " CITIZINSHIP FOR ALL " أى لكل الفئات والشرائح والطبقًات وفى نفس الوقت المواطنة ليست منحة من أحد من حيث المبدأ، وليست منحة يُميَّز بها طرف دون الآخر، إذ إن أحد معايير التقدم هو امتداد المواطنة للجميع، فلا يمكن أن يتحقق التقدم بغير المواطنة التي يمارسها الجميع دون تمييز (مرقص ،٢٠٠٦).

أيضا عرف (أحمد زكي بدوي ١٩٨٧) المواطنة بأنها صفة المواطن التي تحدد حقوقه وواجباته وتتميز من قِبَله بنوع من الولاء لبلاده وخدمتها في أوقات السلم والحرب، والتعاون مع المواطنين الآخرين في تحقيق الأهداف القومية.

وعرفها (ستفنسون نك STEVENSON NIKE 2003) بأنها ذات بعدين هما: وصف الحقوق والمسئوليات، ورمز عضوية الفرد للوطن، والتي تحدد المعالم الأساسية للمجتمع والممارسات والأعمال التي لها صفة عمومية الفائدة للآخرين (داوود ، ٢٠٠٨ ، ص ٩).

وتعد المواطنة نتاجًا لما هو سائد فى المجتمع من عادات، وتقإليد، وقيم، واتجاهات، وعلى هذا، فإنه يتم تفعيل مفهوم المواطنة وفقًا لعادات وقيم واتجاهات المجتمع.

وللمواطنة أبعادٌ نفسية، واجتماعية، وسياسية، واقتصادية تتلخص فى الإحساس بالهوية، التمتع بحقوق معينة، الالتزام بالمسئوليات والواجبات، لعب الأدوار المناسبة والملائمة في الشؤون العامة للمجتمع، قبول القيم الاجتماعية السائدة فى المجتمع، وغيرها.

وعلى الرغم مما وصل إليه مفهوم المواطنة من وضوح في الفكر الغربي المعاصر، إلا إنه مازال يشهد في الوعي العربي بعض التداخلات مع مفهوم الانتماء (ابوالنور ،٢٠٠٨).

ومن أبرز تعريفات المواطنة ذات الصلة بالبعد التربوي تعريف (جنمات ٢٠٠٧) الذي عرفها بأنها " الانتماء إلى المجتمع السياسي والوطني، الأمر الذي يتطلب المعرفة والمهارات للعمل، فضلاً عن الشعور بالانتماء لهذا المجتمع" Jan mat & Nellie Piattoeva-2007:14

كما أشار دسوقي عبد الجليل إلى أن المواطنة كمعنى ترتبط بالسياق الذي يستخدم فيه مفهوم المواطنة

وعلى هذا فهناك أكثر من تفسير للمواطنة منها:

أ-أنها مكانة Status

ب-وأنها أيضا كشعور وجداني بالانتماء Feeling

ج -وكذلك فالمواطنة كنشاط Practice

وتتعدد أشكال المواطنة كما يلي:

١-المواطنة المدنية Civil Citizenship

٢-المواطنة السياسية Political Citizenship

٣-المواطنة الاجتماعية Social Citizenship

وهناك أنماط للمواطن حيث هناك:

المواطن التابع والموالي Loyal Subject

ب-المواطن صاحب الصوت الانتخابي as Voter

ج–المواطن المشارك الاجتماعي Community Participant

وتعد التربية على المواطنة مدخلاً أساسياً لتحقيق التنمية والديمقراطية حيث يتمكن المواطنون من اتخاذ القرارات الخاصة بمشاركتهم وتحمل مسئولياتهم والإسهام في العملية السياسية .....

وتتصل تربية المواطنة بحقوق الانسان وواجباته ونشر التعليم (الحرية والكرامة، وترسيخ سلوكيات المساواة والتسامح) وتعليم المواطنة مدى الحياة فهي لا تنتهي بانتهاء بسنوات التمدرس (Schooling) وحدودها أبعد من حدود المناهج الدراسية ولها انعكاساتها على المتعلمين إيجابياً. (عبدالجليل ،٢٠٢٠ ، ص٢٨)

<u>ويمكن للباحثة صياغة تعريف إجرائي للمواطنة كالتالي:</u>

- علاقة منفعة متبادلة بين كل من الفرد ومجتمعه الأصغر (الأسرة) ومن ثم مجتمع الأقران (الحي– المدرسة – مؤسسات التنشئة والترفيه) وأخيرًا المجتمع ككل متمثلاً فى الوطن وبالشكل الذى يربط بين الحقوق والواجبات فى كل مستوى .
- مجموعة ممارسات لا تكتسب لمجرد النشأة داخل وطن بعينه، وإنما يساهم المجتمع المحيط من خلال مؤسسات التنشئة المختلفة في التدريب عليها وإكسابها لأفراد المجتمع.
- هذه الممارسات تحتاج إلى تربية وتعليم وأنشطة موجهة لإكساب مايسمى بسلوك المواطنة للأفراد.
- تحمل المواطنة فى داخلها مجموعة من القيم كقبول الآخر، والتعامل مع الاختلاف، والعمل الجماعي المشترك والتطوع.

<u>العلاقة بين المواطنة والتعليم:</u>

أشار سامح فوزي " المواطنة – ٢٠٠٧ " في تعريفه للمواطنة إلى أنها تمتع الشخص بالحقوق والواجبات وممارسته لها فى بقعة جغرافية معينة، تعرف في الوقت الراهن بالدولة القومية الحديثة، التي

تستند إلى حكم القانون في دولة المواطنة، الجميع متساوون فى الحقوق والواجبات دون تمييز بسبب الاختلاف فى الدين، أو النوع، أو اللون، أو العرق، أو الموقع الاجتماعي .... .

هذه المواطنة تعبر عن نفسها على أرض الواقع من خلال مشاركة المواطنين فى الشأن العام يشاركون بالرأي والتصوت الانتخابي وممارسة المنصب السياسي، هذه المشاركة ترتبط بعمق انتمائهم للوطن الذي يعيشون فيه، واستعدادهم الدائم للعمل على رقيه وتقدمه، ولا تكتمل المساواة القانونية والمشاركة السياسية إلا بأمرين:

الأول: وضع اجتماعي اقتصادي يحقق للمواطن احتياجاته الأساسية ويجعله يتمتع بموارد مجتمعه على قدم المساواة مع غيره.

الثاني: مؤسسات تعليمية وتربوية تنشئ الأجيال المتعاقبة على قيم المواطنة، والمساواة، والحرية، وقبول الآخر، والتنوع (فوزى ، ٢٠٠٧ ، ص٣٢) .

وتأتي المؤسسات التعليمية النظامية كالمدرسة في طليعة قنوات التربية المنوطة بتنمية المواطنة، وينبغي ألا يقتصر دور هذه المؤسسات على التركيز على الجوانب المعرفية فقط، بل يتعداها إلى تنمية المواطنة من خلال ممارستها بشكل حيوي فى بيئة التعلم، إما في مواقف واقعية، أو أخرى محاكية للواقع، **وينمي مفهوم المواطنة بكل أبعادها:**

أ-البعد المعرفي الثقافي: تمثل المعرفة عنصرًا أساسيًا مهما لتنشئة المواطن الصالح من أجل البناء الذاتي لكيانه وإكسابه القدرة على التعايش مع المجتمع، مع ضمان حق الاستمتاع بحياته الخاصة في ظل المحافظة على حقوق الآخرين، والالتزام بالمعايير القيمية والأخلاقية التي تحدد ضوابط القيم في المجتمع كالدين، والعادات والأعراف السائدة.

ب-البعد المهاري: ويقصد به المهارات الفكرية، مثل: إكساب المواطن مهارات التفكير الناقد، والتحليل، والحل السريع للمشكلات التي قد تواجهه ....، فالمواطن الذي يتمتع بهذه المهارات، يستطيع

تمييز الأمور ووضعها في نصابها الحقيقي، كما أنه يكون أكثر عقلانية ومنطقية فيما يقوم به أو يفعله.

جـ-البعد الاجتماعي: ويقصد به القدرة على التكيف الإيجابي والتعايش مع الآخرين في جو ينأى به عن الصراعات المختلفة.

د- البعد الانتمائي: الاعتراف بالهوية والشعور بالمسؤولية، وغرس روح الانتماء للمجتمع والوطن.

هـ- البعد الديني: ويعني غرس القيم الدينية مثل: العدالة والمساواة، واحترام الآخرين، وعدم التمييز وفق الدين، أو العرق، أو الجنس، أو اللون، والتسامح والحرية، والشورى، والديمقراطية.

وتستطيع أنظمة التعليم ترسيخ هذه المبادئ من خلال توظيف وتفعيل دور جميع عناصر المؤسسة التعليمية لخدمة هذا الهدف؛ كتوجيه الأنشطة المختلفة إلى تجاوز الأهداف التقليدية لها، والنهوض بها لتعليم الحياة المجتمعية ، وإدراك الحقوق والواجبات، ومفهوم العمل فى فريق، واحترام القانون، والمشاركة في صناعة القرار (الحميد ، ٢٠١٠) .

وفي أحدث مواثيق التعليم الدولية(الهدف الرابع لخطة التنمية المستدامة – يونسكو ٢٠٣٠) اشتمل الهدف على غاية واحدة موجهة بالكامل لقيم المواطنة (غاية ٤-٧) والتي نصت على " ضمان أن يكتسب جميع المتعلمين المعارف والمهارات اللازمة؛ لدعم التنمية المستدامة بما في ذلك جملة من السبل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة، واتباع أسإلبب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام ونبذ العنف، والمواطنة العالمية، وتقدير التنوع الثقافي، وتقدير مساهمة الثقافة فى التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠ (منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة يونسكو ، ٢٠١٧).

وهناك عديد من المنظمات المسؤولة عن تنمية مفهوم وحقوق المواطنة ومنها المدارس بكافة أشكالها ومستوياتها بما تحتويه من منظمات، وجهود الاتحادات الطلابية، ومجالس الأمناء والآباء

والمعلمين، ومجالس الإدارات وغيرها من جهود الخدمة العامة والمعسكرات، حيث تعتبر الإدارات المركزية ركيزة أساسية لاكتساب وتنمية القيم والمبادئ والأفكار التي يتضمنها الإطار الأيدولوجي الديمقراطي للمجتمع عن طريق غرسها في الأفراد وتشكيل اتجاهاتهم وتكوين سلوكهم على أساسها وهذا ما أكدته دراسة (سامح الكربيجى، ٢٠٠٩) حيث إن الأخذ بالأسلوب الديمقراطي والتمكين من تنفيذ المشروعات والأنشطة الطلابية؛ ينمي المواطنة لدى طلاب المدارس الثانوية، كما أن إعادة هيكلة المناهج الدراسية وطرق التدريس واستحداث برامج وأنشطة بدوره يؤدي إلى تنمية قيم الولاء والانتماء لدى الطلاب نحو المدرسة والمجتمع (نحلة ،٢٠١٥ ،ص٤٠) .

٢-مفهوم تعليم المواطنة:

تاريخيًا: ظهرت المطالبة بالتربية المدنية من أجل المواطنة في كتابات بعض الفلاسفة من أمثال (أرسطو وهيوم ولو وميل) حيث أكدوا على حاجة المواطنين إلى أن تكون لديهم ليس فقط معرفة من خلال الفعل السياسي، ولكن أيضًا معرفة مفاهيمية عميقة من أجل المشاركة الواعية في الديمقراطية (قاسم ،٢٠١٦ ،ص٤٧).

وظهر مفهوم تعليم المواطنة فى الدول الغربية منذ القرن ١٧ وكان الهدف الرئيس من التربية للمواطنة فى الولايات المتحدة الامريكية، هو خلق شخصية قومية، ويمكن تحقيق ذلك بالالتزام بالقيم الديمقراطية والإخلاص للوطن، وبالإضافة إلى المواطنة لابد من النهوض بالتعليم الأساسي وبالتربية الدينية تحت مسمى التربية الوطنية، أي بتعليم القراءة والكتابة والتهجي والترانيم المدرسية (عيسوى ،١٩٩٨، ص٥٦).

ويشار إلى مفهوم تربية المواطنة بأنها: العملية التعليمية _ التعلميَّة التي تزود الإنسان بالمعارف والقيم والاتجاهات والمهارات اللازمة، التي تعد المواطن الصالح في مجتمعه بحيث يكون عضوًا فاعلاً ومشاركًا في بناء مجتمعه، وتعزز في نفسه روح العطاء والانتماء والولاء، والإدراك لحقوقه وواجباته،

والمقدرة على تحمل مسئولياته، والتي يتم تعزيزها من خلال توعية الطلبة بحقوقهم **(الحسامى ،مرجع سبق ذكره)** ، وتعرف أيضا بأنها إكساب الفرد القيم والاتجاهات الإيجابية نحو الوطن ومافيه من أفراد، وموارد بشرية، واقتصادية، وطبيعية، وتعريفه بحقوقه وواجباته في مجتمعه، وتدريبه على التحلي بالسلوك الإيجابي الفاعل معه (الرباح ، ٢٠١٧).

<u>إذن ووفقًا لما سبق، فإن تعليم المواطنة ليس</u> مجرد تلقين لمواد وموضوعات بعينها، وهو ما أكدت عليه دراسة (شعبان حامد– نادية حسن ٢٠٠٢) والتي أشارات إلى أن تنمية المواطنة لا يقتصر على لون من ألوان المعرفة، كما يعتقد البعض أنها تكتسب فقط من خلال مواد متخصصة فى المواطنة، ولكن يمكن تنميتها من خلال كل المواد الدراسية الطبيعية كانت أم إنسانية، ولما كانت المواطنة مشبعة في الغالب بأبعاد قيمية فإن تعليمها يحتاج إلى استراتيجيات تدريسية تؤكد على فاعلية وإيجابية الطالب، وهي استراتيجيات التعلم الذاتي مثل: المحاكاة، ولعب الدور، والمناقشات الجماعية، وأسلوب حل المشكلة والتمثيل، والمعسكرات والجوالة التي يمارس من خلالها الطالب أنشطة عريضة تتصف بالجدية والتعمق (على ،ابراهيم ،٢٠٠٢)

<u>٣–مفهوم الجمعيات الأهلية:</u>

عرف القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ الجمعية الأهلية بأنها كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة تتألف من أشخاص طبيعيين أو أشخاص اعتباريين أو منهما معا، لا يقل عددهم في جميع الأحوال عن عشرة وذلك لغرض غير الحصول على ربح مادي "قانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ ".

<u>وتتسم الجمعيات الأهلية بعدد من السمات:</u>

- إنها مجموعة من المنظمات غير الهادفة للربح تسعى إلى تحقيق النفع العام وأحيانًا تحقيق وحماية مصالح أعضائها.

- إنها منظمات تطوعية إرادية نشأت بمبادرات من المواطنين وبمشاركة منهم.
- إنها منظمات إذا حققت أرباحًا من أنشطتها فإنها لا توزع الربح على أعضاء مجلس إدارتها، وإنما تستثمر هذه الأرباح فيما يحقق أهدافها ويدعم نشاطها.
- إنها منظمات غير مسيسة، أو غير منخرطة في نشاط حزبي (قنديل ،٢٠٠٠ ،ص ١٦٤).

ووفقًا لهذه الخصائص يشير مفهوم الجمعيات الأهلية إلى تلك التجمعات غير الهادفة للربح، والتي تعمل فى مجالات الرعاية الاجتماعية، تعتمد في تمويلها على تبرعات القطاع الخاص، وأشخاص من المجتمع، أو من جهات أجنبية كما قد تحصل على دعم الحكومة لمساعدتها في إنجاز أهدافها غير السياسية (عبدالمجيد ،٢٠٠٠،ص ١١)

٤-مفهوم الشراكة:

حين يتعاون الأفراد والمجتمع والمؤسسات في تحقيق الأهداف تكون الشراكة عملاً جماعيًا يهدف إلى تحقيق بعض الأهداف المشتركة وتعني " الاشتراك " أو "الإشراك" وحين يتبادل الأشخاص، أو المجموعات المعارف والأفكار والآراء والأصوات والمواد والعمل والمالية وغير ذلك؛ من أجل الوصول إلى اتفاق مشترك، أو الوصول إلى قرارات مشتركة بطريقة تتسم بالشفافية والوضوح تكون هناك شراكة، وهناك مستويات مختلفة للشراكة تتراوح بين الشراكة السلبية إذ تقتصر مشاركة الناس على توفير المعلومات للآخرين، أو إبلاغهم بما سيحدث، إلى الشراكة النشطة/ التعبئة الذاتية (العبيدات ، ٢٠٠٨).

إن مفهوم الشراكة يشير إلى علاقة بين طرفين أو أكثر، تتوجه لتحقيق النفع العام، وتستند إلى اعتبارات المساواة والاحترام والعطاء المتبادل الذي يستند إلى التكامل، حيث يقدم كل طرف إمكانيات بشرية ومادية وفنية (أو جانبًا منها) لتعظيم المردود وتحقيق الأهداف، وهى علاقة تكامل وتقدير متبادل يقدم فيها كل طرف بعض موارده لتعظيم النتائج (قنديل ،٢٠٠٥ ،ص٤٦).

وتشير كثير من الكتابات إلى ظهور هذا المفهوم مع بداية الستينيات في أنماط ثقافية واجتماعية من التعاون والمساهمة والدعم، وسرعان ماتبلور هذا المفهوم حتى ظهرت كلمة الشراكة بمجال التربية في منتصف الثمانينيات في تقرير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) المعنون تحت اسم (التعليم ذلك الكنز المكنون).

ومع بروز هذا المفهوم ومع التحولات الاجتماعية والثقافية في الفضاء العالمي، والإقليمي، والوطني؛ اتسعت حركة القوى الاجتماعية داخل الحراك التربوي، فنجد منها الاجتماعيين، والمهنيين، والتربويين والهياكل داخل المؤسسة التعليمية، مثل: الاتحادات الطلابية، ومجالس الأمناء، والآباء، والمعلمين، كذلك استوعب الحراك التربوي هياكل مؤسسية خارج المؤسسة التعليمية منها: مؤسسات ومنظمات المجتمع المدنى الفاعلة، والبرلمانات، وأصحاب المصلحة من نقابات للمعلمين وغيرها، بحيث تم تطوير المفهوم داخل النسق التعليمى بانخراط الأفراد والمنظمات في مهام تستهدف تطوير وتحسين جودة الخدمات التربوية وإنماء المشاريع والبرامج.

مازال مفهوم الشراكة يتأرجح بين الجدال والغموض فبينما يراه البعض شكل من أشكال التعاون والتنسيق، يراه البعض الآخر، درجة عالية من الشراكة المجتمعية التي تساعد فى تشكيل واتخاذ القرار، ويتضح من ذلك أن هناك **رؤيتين وبالتالى إليات لتطبيق هذا المفهوم بالمجال التربوى وهما:**

أ . **الرؤية الموسمية أو المؤقتة** والتي تتسم بسياسات الاستدعاء أو معالجة الأزمات وهي تعتمد على (مرجعية اتفاق تعاون وتنسيق للمؤسسة التربوية من جهة، والمؤسسات والمنظمات المجتمعية المتنوعة من جهة آخرى؛ لإيجاد حلول للتحديات والصعوبات المشتركة).

ب . الرؤية المؤسسية والمستدامة والتي تبني على أساس البناء المنهجي والمؤسسي الذي يشارك في عملية اتخاذ القرار بكافة مراحله والمساهمة في صناعة السياسات التربوية والتنمية المستدامة) (نجم ،٢٠١٥ ،ص٧).

وقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن الشراكة في التعليم من أهم مخرجاتها تربية التلاميذ تربية ديمقراطية، وتنشئة التلاميذ على قيم الحرية والديمقراطية، وغرس قيم المواطنة الصالحة من خلال تعريفهم بواجباتهم ومسئولياتهم (عبدالنعيم ، ٢٠١٦،ص١٩).

وتعتبر الشراكة المجتمعية في مجال التعليم أحد المداخل المهمة؛ لزيادة ديمقراطية المجال التعليمي في مصر، وهي المدخل لتقليص الاتجاهات السلبية والانعزالية في المجتمع، ولتوثيق الروابط والعلاقات بين أفراد المجتمع وهيئاته والمؤسسات العاملة به، كما تعتبر أحد المداخل المهمة؛ لزيادة الموارد الضرورية التي تساعد على تحسين وتطوير التعليم، حيث يمكن مواجهة مشكلات التعليم عن طريق استغلال الموارد المتاحة، ورغبة الجمعيات الأهلية في المساهمة، وقدرة الحكومة على تعبئة الموارد المطلوبة للتعليم وأهمية مساهمة الجمعيات الأهلية في هذا المجال (النعناعى ،٢٠١٠).

وتجدر الإشارة إلى التنويه بالأمور التالية:

- إن المشاركة او الشراكة عملية مكتسبة.
- كما أنها ترتبط بعملية دعم وتنمية التعليم.
- وتمثل نوعا من التفاعل بين الأفراد.
- وتعايش ظرف المجتمع.
- ويتم إشباع الحاجات الأساسية عن طريق التعاون والمشاركة بأساليب تطوعية. (عبدالجليل ،٢٠١٣ ،ص١٩) .

ثانيا: الدراسات السابقة:

تم مراجعة مجموعة من الدراسات السابقة بالتركيز على المحورين التاليين:

- **المحور الأول:**

– أهمية تعليم المواطنة بمؤسسات التعليم ما قبل الجامعي.

- **المحور الثاني:**

– أهمية المشاركة المجتمعية في مجال التعليم.

المحور الأول: الدراسات المعبرة عن أهمية تعليم المواطنة:

١-دراسة رانيا عبد المعز الجمال (واقع تنمية التربية من أجل المواطنة في المدارس الثانوية بمصر في ضوء الخبرات العالمية المعاصرة – مجلة دراسات في التعليم الجامعي – ع١٨ – أغسطس ٢٠٠٨).

أشارات (رانيا عبد المعز) في دراستها إلى أن تأثير الأنشطة المدرسية من قيم واتجاهات الطلاب قد يفوق تأثير المادة الدراسية التي يتلقاها الطلاب داخل الفصل المدرسي؛ ذلك أن الأنشطة المدرسية تعتبر أحد أهم وسائل الأداء المعرفي والثقافي للطالب، بالإضافة إلى ذلك، فإن للأنشطة المدرسية دورها الإيجابى بجانب المقررات الدراسية في إكساب الطلاب المفاهيم المختلفة ومن بينها الديمقراطية ومايرتبط بها من مفاهيم أخرى، ليس هذا فحسب، بل ذات فائدة كبيرة بالنسبة لخلق المواطن الصالح، إذ تساعد هذه الأنشطة على نمو مهارات معينة لازمة لتشكيل الشخصية الإيجابية القادرة على التأثير في المحيط الذي يعيش فيه الطلاب.

وقد قامت الباحثة بطرح إجراءات الدراسة الميدانية ونتائجها على النحو التالي:

١-١أداة الدراسة:

تم إعداد مقياس الانتماء للوطن بعد الاطلاع على عدد من المقاييس، وقد مر إعداده بعدة مراحل وانتهت بالتطبيق على عينه الدراسة، وقد تضمن المقياس ٢٤ عبارة موزعة على ستة أبعاد هي:(الهوية، الولاء، الجماعية، التواد، الالتزام، الديمقراطية) وروعي فى الأبعاد الستة أن تشمل في إجمالها معنى الانتماء وأن تكون العبارات سهلة وواضحة، تناسب أعمار الطلاب ،ومستواهم التعليمي، وأن تكون بعيدة عن الغموض، كما رُوعي أن تكون العبارات قصيرة إلى حد ما وفي صيغة الحاضر.

١-٢عينة الدراسة:

اشتملت العينة على ٣٣٠ طالبا /طالبة من المدارس الثانوية التجريبية الرسمية للغات، والمدارس الحكومية العادية من محافظة القاهرة؛ باعتبارها محافظة كبيرة، وتضم مستويات اقتصادية واجتماعية متعددة، ويتنوع فيها التعليم بهذه المرحلة ما بين حكومي وخاص.

شملت العينة ٩ مدارس، وكانت نسبة الإناث (٥١.٢ %) ونسبة الذكور (٤٨.٨ %).

١-٣ نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها:

تم استخدام الحزمة الإحصائية (SPSS) فى تحليل وتفسير بيانات الدراسة والتحقق من صحة الفروض وذلك على النحو التإلى:

- بالنسبة للفرض الأول الذي ينص على: لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية ٠.٠٥ بين متوسط طلاب المدارس الحكومية ومتوسط طلاب المدارس التجريبية في إجاباتهم على أبعاد المقياس ومجموعها الكلي "يثبت عدم تحققه في أبعاد (الهوية – الولاء – التواد – الالتزام – الديمقراطية) بينما يثبت تحققه في بعد الجماعية.

- الفرض الثاني الذي ينص على " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٥ بين متوسط البنين والبنات على إجاباتهم على أبعاد المقياس" نجد أنه تحقق في أبعاد (الهوية، الولاء، الالتزام) ولم يتحقق في أبعاد (الجماعية ،التواد ، الديمقراطية).
- الفرض الثالث الذي ينص على " لا يوجد تفاعل دال عند مستوى ٠.٠٥ بين نوع المدرسة (تجريبى/ حكومى) والنوع (بنين/ بنات) في إجاباتهم على أبعاد المقياس " ثبت من تحققه فى جميع الأبعاد.
- الفرض الرابع والذي ينص على " لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٥ بين متوسطات المجموع الأربع (بنين حكومي، بنات حكومي، بنات تجريبي، بنين تجريبي) في إجاباتهم على أبعاد المقياس، ثبت عدم تحققه في جميع الأبعاد.

١-٤ وأخيرًا قدمت الدراسة مجموعة من المقترحات التي يمكن أن تساهم في تفعيل التربية من أجل المواطنة، وفي ضوء نتائج الدراسة:

- الاعتراف قوميًا بعدم حيادية التعليم والمدرسة في عملية التربية السياسية وتنمية قيم المواطنة والانتماء الوطني بكافة صورها ومراحلها، ولذلك يجب أن يكون هذا التوجه واضحًا ومحددًا أمام العاملين بالمدرسة وخاصة المعلمين.
- التأكيد على دور الإعلام لنشر ثقافة المواطن من خلال برامج التثيقف السياسى والمدني، وتعريف المواطنين بالدستور، وتحديد العلاقة بين المواطنين والدولة، وكيف يمكن للمواطن التأثير فيها، وكذلك القيام بحملات إعلامية لحث المواطنين على المشاركة السياسية والاجتماعية، وممارسة حقوق المواطنة انطلاقًا من الدور المهم لوسائل الإعلام في التأثير العميق على المواطنين وسرعة انتشارها وتنوعها وإمكانية وصولها إلى جميع طوائف الشعب وجميع مستوياته.

- ينبغي على وزارة التعليم العالى ووزارة التربية والتعليم إلى جانب دورهما التعليمي التربوي الاضطلاع بنشر ثقافة السياسة والمواطنة، وعقد الندوات والاجتماعات؛ لرفع الوعي السياسي، وتعزيز قيم المواطنة والديمقراطية والانتماء ودمجهم لحياة المجتمع، وتنظيم مسابقات فكرية حول بعض القضايا التاريخية الوطنية؛ لإذكاء روح التنافس والمشاركة الإيجابية بين الطلاب.
- يجب على منظمات المجتمع المدني على اختلاف أنواعها من أحزاب، ونقابات، وجمعيات أهلية وغيرها؛ نشر ثقافة المواطنة، والمشاركة، والقيم الديمقراطية من خلال الإعلان عن نفسها وإبراز أنشطتها، وأهم طرق مشاركة المواطنين للتعامل مع هذه المؤسسات، وأهم أطرها القانونية.
- التأكيد على العمل الجماعي وتوسيع تقاسم المسؤوليات بين المؤسسات المدنية، والثقافية، والإعلامية والتربوية؛ لفتح جسور الحوار والتنسيق فيما بينهم في مناقشة مختلف القضايا العميقة بكل شفافية ووضوح.
- تهيئة الناشئين من أبناء المجتمع لما يعرف بـ " سلوكيات المواطنة العالمية " من خلال ترسيخ قيم الولاء للوطن في نفوس الطلاب وتوعيتهم بواجباتهم تجاه الوطن، فلا تعارض بين التربية للمواطنة والعالمية.

٢-دراسة عماد داود: تطوير مناهج تعليم الخدمة الاجتماعية الدولية في ضوء المواطنة العالمية – دراسة مطبقة على طلاب مرحلة الدكتوراه بكلية الخدمة الاجتماعية بجامعة حلوان (مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية –ع٢٥ – ج٤ – أكتوبر ٢٠٠٨).

أشار(عماد حمدى داود) في دراسته إلى: أهمية تضمين المواطنة بمناهج تعليم الخدمة الاجتماعية وتوصل فى دراسته إلى أن هناك مشكلة حيوية وهي أن مناهج الخدمة الاجتماعية الدولية

على الرغم من حساسيتها لجميع المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية إلا أنها لاتزال تدور في فلك الاتجاه الذي يغلب عليه الجانب المعرفي، دون اهتمام مقصود بفكرة المواطنة العالمية، في حين أن تلك المناهج بحكم طبيعتها وتكوينها ووظائفها المفترض فيها أن تكون منفتحة على الأفكار التي تعبر عن مسارات متطورة لحركة الفكر العالمي في مختلف مجالات الخدمة الاجتماعية، والممارسة المهنية، والتدريب الميداني، وعلى هذا، فإن مناهج تعليم الخدمة الاجتماعية إذا كانت تستهدف ضمن ماتستهدفه بناء مواطن ذي عقلية ووجدان قادر على معايشة العصر بكل تحدياته ومشكلاته وصراعاته؛ فإن المدخل الحقيقى لذلك هو الاختصاصي الاجتماعي الذي يمكن القول أنه إذا ما أُعد في إطار النسق فإنه سيكون أقدر على تهيئة المواقف التعليمية المناسبة لنقل هذه الفكرة إلى عقول ووجدان الطلاب، وهو الأمر الذي يمكن أن ينعكس بشكل مباشر على مستويات وعيهم وسلوكياتهم اليومية تجاه القضايا ذات العلاقة بفكرة المواطنة العالمية، هذا بالإضافة إلى أن مناهج تعليم الخدمة الاجتماعية الدولية بحكم طبيعتها تحمل فى طياتها العديد من المضامين ذات العلاقة بهذه الفكرة، ومن ثَمَّ، عدم الاهتمام بهذا الأمر في تعليمها يفقدها مقومات أساسية من مقومات وجودها في المناهج الدراسية.

٢-١ **وقد استخدم الباحث منهج دراسة الحالة كمدخل منهجي للدراسة واعتمدت الدراسة على المسح الاجتماعى** الشامل للطلاب المقيدين بالفرقتين الأولى والثانية بمرحلة الدكتوراه بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان للعام الجامعي ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ وكان ذلك بعد نهاية العام الدراسي ومسح للعينة العشوائية البسيطة للطلاب الذين أنهوا تمهيدى الدكتوراه في العام الجامعي ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ .

٢-٢أدوات جمع البيانات:

٢-٢-١: **اعتمدت الدراسة على أداة رئيسة لجمع البيانات وهي استمارة استبيان لطلاب مرحلة الدكتوراه مجتمع الدراسة حول تطوير مناهج تعليم الخدمة الاجتماعية الدولية** في ضوء

المواطنة العالمية، أمكن تحديد مكونات (أبعاد) المواطنة العالمية وفقًا لما حددته منظمة الأمم المتحدة في الآتي: (المنظمات الدولية، السلام العالمي، البيئة، ثقافة الشعوب، حقوق الإنسان).

وتم صياغة مجموعة من العبارات تنتمي كل منها إلى البعد الذي تقيسه وضعت العبارات على تدرج ثلاثي (نعم – إلى حد ما – لا) بحيث يمثل الاختيار الأول، أن الطالب لديه دراية بمكونات المواطنة العالمية، والأخير تنعدم عنده المواطنة العالمية فى حين يمثل الاختيار الثالث، سلوكًا انتقاليا بين الدراية بالمواطنة العالمية وانعدامها ويضم الاستبيان وفقًا لطريقة (ليكرت) نوعين من العبارات هما:

- العبارات الموجبة وتحتوي على تفضيل لموضوع المواطنة العالمية.
- العبارات السالبة وتحتوي على رفض لموضوع المواطنة العالمية.

وتحول استجابة الطالب على كل عبارة من عبارات الاستبيان إلى أوزان تقديرية تتراوح من (٣-٢-١) فى حالة العبارات الموجبة والعكس من (١-٢-٣ فى حالة العبارة السالبة وفقا للتدرج الثلاثي.

٢-٢-٢: مقابلات شبه مقننه مع أساتذة الخدمة الاجتماعية الذين قاموا بتدريس مناهج تعليم الخدمة الاجتماعية الدولية وتحليل محتوى هذه المقابلات؛ بهدف التعرف على مدى اهتمام مناهج تعليم الخدمة الاجتماعية الدولية بمكونات المواطنة العالمية، إضافة إلى التعرف على وجهات نظرهم بشأن الاهتمام بتلك المكونات عند وضع تصور مقترح يفيد فى تطوير مناهج الخدمة الاجتماعية الدولية.

ولقد قام الباحث بإعداد دليل لتحليل مضمون المقابلات تضمن الآتي:

أ- تحديد مكونات المواطنة العالمية والتي تمثلت فى (المنظمات الدولية – السلام العالمي – البيئة – ثقافة الشعوب – حقوق الإنسان) .

ب- الأدوات التي يستند عليها التصور المقترح.

جـ- المنطلقات النظرية للتصور المقترح.

د- تحديد المهارات التي يجب أن يتضمنهاالتصور المقترح.

٢-٣ وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

الفرض الأول: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية بين بعض المتغيرات الديموجرافية للطلاب ومعرفتهم لمكونات المواطنة العالمية.

- تتحدد المتغيرات الديموجرافية فى (السن – النوع – السنة الدراسية – التخصص – الوظيفه – الحالة الاجتماعية – الدخل – محل الاقامة).
- تتحدد مكونات المواطنة العالمية فى (المنظمات الدولية –السلام العالمي – البيئة –ثقافات الشعوب – حقوق الإنسان).
- تأكد صحة هذا الفرض فيما يتصل (بالسن – السنة الدراسية- التخصص – الوظيفه – الدخل) من خلال ما أوضحته نتائج الدراسة بوجود علاقة ارتباطية ذات دلالة معنوية، بينما لم تتاكد صحته فيما يتصل (بالنوع – الحالة الاجتماعية – محل الاقامة).

الفرض الثاني: توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين دراسة الطلاب مناهج تعليم الخدمة الاجتماعية الدولية ومعرفتهم لمكونات المواطنة العالمية.

تأكد صحة هذا الفرض حيث اتضح وجود ارتباط معنوي ذي دلالة إحصائية مع كل مكونات المواطنة وهذا يعني أن لمناهج تعليم الخدمة الاجتماعية دورًا فعالاً فى معرفة الطلاب بمكونات المواطنة العالمية.

٢-٤ وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها مايلي:

أظهرت الدراسة وجود علاقة ارتباطية معنوية بين بعض المتغيرات الديموجرافية للطلاب (السن – السنة الدراسية – التخصص – الوظيفه – الدخل) ومكونات المواطنة العالمية؛ مما يعني وجود اختلاف فى معرفة مكونات المواطنة العالمية بين المتغيرات الأخرى.

أوضحت الدراسة أنه توجد علاقة ارتباطية معنوية بين دراسة مناهج الخدمة الاجتماعية ومعرفة الطلاب لمكونات المواطنة العالمية .

٣- رسالة (ياسر فتحي الهنداوي المهدي): العدالة التنظيمية وأداء المعلمين لسلوك المواطنة بالمدارس الثانوية العامة في مصر(رسالة دكتوراة الفلسفة فى التربية – كلية التربية – جامعة عين شمس – ٢٠٠٦).

٣-١ تمثل الهدف الرئيس لهذا البحث في التوصل إلى نموذج مقترح لتعزيز العدالة التنظيمية، وتنمية أداء المعلمين لسلوك المواطنة التنظيمية بما يؤدي إلى تفعيل العلاقة بينهما بالمدارس الثانوية العامة في مصر، وفي سياق ذلك يسعى البحث إلى **تحقيق الأهداف الفرعية التالية:**

- الوصول إلى نموذج نظري مفسر للعلاقات القائمة بين العدالة التنظيمية، وأداء المعلمين لسلوك المواطنة.
- الكشف عن مستوى تقييم المعلمين للعدالة التنظيمية بالمدارس الثانوية العامة في مصر.
- الوقوف على مستوى أداء المعلمين لسلوك المواطنة بالمدارس الثانوية العامة في مصر.
- اختبار مدى مطابقة النموذج النظري المفترض لواقع العلاقات القائمة بين العدالة التنظيمية وأداء المعلمين لسلوك المواطنة بالمدارس الثانوية العامة في مصر.

٣-٢ أدوات الدراسة:

اعتمدت الدراسة الميدانية على المقياسين التاليين:

١- مقياس العدالة التنظيمية المدركة لدى المعلمين (إعداد الباحث).

٢- مقياس أداء المعلمين لسلوك المواطنة (إعداد الباحث).

٣-٣ عينة الدراسة:

تم تطبيق المقياسين السابقين على عينة عشوائية من معلمي المدارس الثانوية العامة (ن = ١٠٨٣) حيث تم اختيارهم من ثمان محافظات بطريقة عشوائية.

٣-٤ منهجية البحث:

طبق البحث مدخل النمذجة بالمعادلة البنائية Structural Equation Modeling (SEM) في إطار المنهج الوصفي لتحقيق أهداف البحث.

٣-٥ وتوصل الباحث بنهاية الدراسة إلى أنه يقع على عاتق الإدارة المدرسية مهمة تحقيق أهداف المدرسة بكفاءة وفعالية؛ وذلك من خلال التوظيف الفعال لجهود أعضاء المجتمع المدرسي. ويعتبر المعلمون أبرز الأعضاء الذين تعتمد عليهم إدارة المدرسة في تحقيق أهدافها؛ إذ يتمثل الهدف الرئيس للمدرسة في تربية النشء وإكسابهم مجموعة من الأخلاقيات والمعارف والمهارات المحددة، وهي مهمة المعلم بالدرجة الأولى.

وقد أبرزت الأدبيات – في الآونة الأخيرة – الدور المهم الذي قد تؤديه العدالة التنظيمية في فعالية أداء المعلمين لا سيما أداء سلوك المواطنة، الذي يستهدف تحقيق الفعالية المدرسية كغاية نهائية، وإيمانا من المسؤولين عن إدارة التعليم في مصر بالدور المهم الذي يلعبه المعلمون في فعالية العملية التربوية وُجّهت عناية خاصة لتحسين أوضاعهم المادية والمهنية في مختلف المراحل التعليمية لاسيما المرحلة الثانوية، باعتبار أن ذلك أحد المداخل الأساسية لرفع مستوى الأداء داخل المدرسة

عمومًا، وتحسين الأداء الوظيفي للمعلمين بشكل خاص، وعلى الرغم من التأكيد على أهمية إدراك العدالة التنظيمية في بيئة العمل المدرسي كمحدد رئيسي لأداء المعلمين لسلوكيات المواطنة إلا أن الواقع الحالي للعمل بالمدارس الثانوية العامة في مصر يشير إلى وجود بعض جوانب القصور التي قد تضعف من مدركات العدالة التنظيمية، وتقلل من أداء المعلمين لسلوكيات المواطنة بالمدارس الثانوية العامة في مصر.

٤- دراسة (محمد مفلح الحسامي) :استراتيجية تربوية مقترحة للجامعات الأردنية لتعزيز تربية المواطنة لدى الطلبة من منظور حقوق الإنسان (كلية الدراسات العليا – الجامعة الأردنية – عمان ٢٠١٠.

أشارت الدراسة إلى دور المؤسسات التربوية كالمدارس والجامعات فى تعزيز قيمة المواطنة لأهميتها ولارتباطها بقيم الولاء للوطن مشيرًا إلى " أن هذا الدور على قدر كبير من الأهمية الا أن غياب هذا الدور وعدم الاهتمام به؛ أدى إلى وجود خلط وعدم قدرة على التمييز لدى الأفراد بالأسس والمرتكزات الرئيسية، التي تقوم عليها المواطنة وطبيعة العلاقة التي تربط بينها وبين حقوق الإنسان، مما أدى إلى ضعف الانتماء والولاء والاعتزاز بالوطن لدى البعض، كما أن البعض الآخر أصبح يردد مفاهيم المواطنة كشعارات القليل من الأفراد أصبح يستوعب تلك المفاهيم بعمق وشمول، والقليل القليل يسلك ويتصرف وفق مبادئها وأبعادها السياسية، والقانونية، والاجتماعية، والوطنية.

٤-١ وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي التطويري بهدف بناء وتطوير استراتيجية تربوية مقترحة للجامعات الأردنية؛ لتعزيز تربية المواطنة لدى الطلبة من منظور حقوق الإنسان.

٤-٢ أداة الدراسة:

طور الباحث استبانه مكونة من قسمين: تضمن الأول البيانات والمعلومات للطلبة وأعضاء هيئة التدريس من المبحوثين، والقسم الثانى من الاستبانه موحدًا لأعضاء هيئة التدريس والطلبة، وهو

مقياس لدرجة قيام الجامعات فى تعزيز وعى الطلبة بمفاهيم حقوق الإنسان؛ حيث تضمنت الاستبانه ٧٠ فقرة موزعة على سبع مجالات على النحو التالي:

- الحق فى الحياة – الفقرات من ١–٨.
- الحق فى التمتع بالحريات الأساسية – الفقرات من ٩ –٢١.
- الحق أمام القانون – الفقرات من ٢٢–٣٢ .
- الحق فى الأمن – الفقرات من ٣٣ –٤١ .
- الحقوق الاقتصادية: الفقرات من ٤٢–٥٢ .
- الحق فى التعليم والصحة – الفقرات من ٥٣–٦٢ .
- الحق فى حرية الفكر والدين والعقيدة – الفقرات من ٦٣–٧٠.

<u>٤–٣ وقد أوصى الباحث فى نهاية دراسته بما يلي:</u>

- ضرورة العمل على القيام بتبني الاستراتيجية التربوية المقترحة فى هذه الدراسة من قبل الجامعات الأردنية، ووضع الخطط التنفيذية اللازمة لتطبيقها والإفادة منها على أرض الواقع .
- تفعيل دور الجامعات فى مجال توعية الطلبة بمفاهيم حقوق الإنسان وعلاقتها بتعزيز قيم المواطنة من خلال المناهج الدراسية، ومن خلال المحاضرات والأنشطة المختلفة.
- تفعيل دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية وخاصة وسائل الإعلام للتوعية (الحسامى ، ٢٠١٠)

٥-دراسة معهد التخطيط "إشكالية المواطنة فى مصر: الحقوق والواجبات " دراسة ميدانية مطبقة على عينة من الشباب بمحافظة القاهرة " سلسله قضايا التخطيط والتنميه – يوليو ٢٠١٦ "

وفى السياق نفسه، جاءت نتائج الدراسة الميدانية التي أعدها معهد التخطيط (٢٠١٦) والمعنونة ب" إشكالية المواطنة فى مصر: الحقوق والواجبات " دراسة ميدانية مطبقة على عينة من الشباب (١٨-٣٥) بمحافظة القاهرة. حيث أكدت الدراسة أن إحياء قيمة المواطنة فى ظل اختلاف نسيج المجتمع المصرى، وتنوعه أمر شديد الأهمية حيث إن مفهوم المواطنة يتعدى كونه نصًا بالدستور إلى كونه قيمة أساسية للبناء المجتمعي المصري وأسلوب ممارسة جميع المواطنين. وفى سياق نتائج الدراسة، أكدت على أهمية تضمين مفاهيم وقيم المواطنة داخل المنظومة التربوية.

٥-١ منهج الدراسة:

استعانت الدراسة بأكثر من منهج بحثي، وحاولت المزاوجة بينهم من أجل إثراء البحث في جميع مراحله؛ لذا استعانت بالمنهج الوصفي، والمنهج التأملي، ومنهج دراسة الحالة، وتحليل المضمون، وتم تطبيق الاستبيان الخاص بالدراسة على ٦٠٠ مفردة موزعة على النحو التالي:

- عدد ٢٠٠ استبيان موجه لطلبة كليات العلوم بجامعة الأزهر وعين شمس بواقع عدد ١٠٠لكل كلية.
- عدد ٢٠٠ استبيان لطلبة كلية التربية بجامعة الأزهر وعين شمس بواقع عدد ١٠٠ لكل كلية.
- عدد ١٤٠ استبيان موجه للعاملين بوزارة التخطيط والإصلاح الإداري.
- عدد ٦٠ استبيان لمعهد التخطيط القومي.

٥-٢ وخلصت الدراسة من خلال شقها النظري والميداني إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- من أجل الارتقاء بالمواطنة من منظور تربوي تعليمي يتطلب الأمر توفير مدرسة ونظام تربوي جديد، ومعلم كفء يأخذ بيد البراعم إلى المستويات المطلوبة في سلم التعليم، ومن شعاراته أن

المعرفة قوة، والتربية للعمل، مع ترسيخ قيم الولاء للوطن والانتماء للهوية، وتجديد الثقة بالنفس وبالوطن والمستقبل.

- من أجل الحفاظ على الهوية الخاصة بكل مجتمع وأمنه واستقراره، وصيانته من التهديدات، والتحديات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، محلية وإقليمية، وتأتي ضرورة التربية على المواطنة، ومشاركة كل الأطراف الرسمية لأهمية تبني فلسفة تم من خلالها إكساب الأفراد المعارف، والقيم، والاتجاهات، والمهارات التي يستطيعون من خلالها تحقيق مقومات المواطنة الصالحة.

- ومن أجل زيادة مساحة المشترك وتقليص المختلف فيه من خلال مدارسة واقع حق العمل، وحق تكافؤ فرص التعليم، فيجب مكافحة الأمية والفقر، وتقليل معدلات البطالة والتعطل، كل ذلك سيساعد بلا شك على الحد من انتشار الأمراض النفسية والجسدية كالإحباط، والإدمان؛ لذا يجب أن يكون الاهتمام بالتعليم من أولى أولويات المخططين ومتخذي القرار مع زيادة المخصصات المإلة، ومعالجة الاختلالات فى هيكله ومحتوى التعلم، وبخاصة مرحلة ما قبل التعليم الجامعي، وتحسين جودة التعلم وجميع أشكال التمييز فى التعليم.

٥-٣ كما أسفرت الدراسة عن مجموعة من التوصيات أهمها:

ضرورة مشاركة الشباب المصري في الحياة السياسية، والنهوض بالشأن العام، ومحاولة دعم ذلك من خلال:

١) تطوير برامج التربية والتعليم والتكوين – والخاصة بالشباب وبحيث تحقق التوعية، والجودة والكفاءة، مع أهميه خلق حوار ثقافي بين الأجيال، وإقامة الندوات الموجهة خصيصًا لمعالجة قضايا الشباب (تكوين الشخصية بناء الاتجاهات والميول – والمهارات) وذلك لتحصينهم من موجات الانحراف.

٢) تضافر الجهود الرسمية، وغير الرسمية من أجل دعم مؤسسات التربيه لتمكين جيل الشباب من مواجهة تحديات المستقبل.

٣) من الأهمية بمكان إحداث نوع من التكامل بين المواد والدراسة، وبخاصة الفيزياء والرياضيات والكيمياء والأحياء، ومناهج التاريخ وغيرها، بكافة مراحل التعليم؛ من أجل بناء شخصية متوازنة للطالب، بحيث يمكن تشكيل وعيه واتجاهاته وقيمه من أجل الوطن.

٤) من أجل تفعيل مشاركة المواطن يجب إشراكه في الشأن العام، وتحقيق الشفافية والحوكمة والمساءلة كمنهجيه للعمل التشاركي مع تدريب الشباب، وتمكينه من قيادة الجماعات. (عبدالجليل وأخرون ، ٢٠١٦) .

٦-دراسة (أحمد عبدالله الصغير) بعنوان: "تصور مقترح لدور المدرسة فى تربية تلاميذها للمواطنة العالمية فى ضوء الوجهات العالمية المعاصرة – دراسة تحليلية "(مجلة كلية التربية – جامعة أسيوط – أبريل ٢٠١٢).

٦-١ – والتي استخدمت المنهج الوصفي وسعت إلى تحقيق الأهداف التالية:

١) تعرف مفهوم التربية للمواطنة العالمية وأهدافها وأهمية الأخذ بها.

٢) بيان بعض التوجهات العالمية للتربية للمواطنة العالمية.

٣) وضع تصور مقترح لدور المدرسة المصرية فى التعليم قبل الجامعي فى تربية المواطن العالمي فى ضوء بعض التوجهات العالمية للتربية للمواطنة العالمية، وطبيعة المجتمع المصرى .

٦-٢ **وفى ضوء التحليل** النظري لمفهوم التربية للمواطنة العالمية وأهدافها ودواعي الأخذ بها؛ وضع الباحث التصور التإلى لدور المدرسة فى التعليم قبل الجامعي فى تربية تلاميذها للمواطنة العالمية:

٦-٢-١ فلسفة التصور المقترح :

تنطلق فلسفة التصور المقترح من أننا نعيش فى عصر عالمية التفكير، وعالمية العلم والمعرفة، وعالمية الأزمات والإنجازات، وعالمية الحقوق والواجبات والطموحات، وعالمية القيم الإنسانية؛ الأمر الذي يتطلب توعية الشعوب بأننا نشترك فى عالم واحد، وهذا يفرض حتمية تطوير الأنظمة التعليمية ومن ضمنها المدرسة الحالية – شكلاً ومضمونًا؛ لتكوين المواطن المصرى العالمي الصالح فى كل مكان فى العالم.

٦-٢-٢ أهداف التصور المقترح:

يهدف التصور المقترح إلى ما يلي:

- تحديد الغايات الأساسية للمدارس فى عصر العولمة؛ لتقوم بدورها فى تربية تلاميذها للمواطنة العالمية.
- تحديد الأدوار والمهام التي ينبغي أن يقوم بها المعلمون فى المدارس لتربية تلاميذهم للعيش فى المجتمع العالمي الجديد .
- تحديد مجموعة المواصفات التي ينبغي أن يتصف بها المواطن العالمي.
- تحديد الأساليب التربوية المناسبة لغرس فكرة المواطنة العالمية لدى التلاميذ لكل مدخل ومجال من مجالات المواطنة العالمية، وما يتطلبه ذلك من أنشطة تربوية وخدمات تقدم لهم.

٦-٢-٣ إجراءات التصور المقترح:

أ- تصنيف المشكلات والقضايا التي تواجهها مصر، والتي تجعل من تطوير التعليم فى المدارس خيارًا استراتيجيًا لا بديل عنه لتكوين المواطن العالمي عبر مداخل متعددة منها حاجات المواطن الأساسية وواجباته، ثقافات الشعوب، حقوق الإنسان، التربية البيئية.... مشكلات وقضايا عالمية، وإقليمية، ومحلية.

ب- تقسيم الغايات الأساسية للمدارس في عصر العولمة إلى تعلم لتعيش مع الآخرين، تعلم لتكون، تعلم لتعرف، تعلم لتعمل.

جـ- تحديد المهام والأدوار التي ينبغي أن يقوم بها المعلم فى المدرسة؛ لغرس فكرة المواطنة العالمية فى نفوس تلاميذه.

د- تربية التلميذ بحيث يصبح مواطنًا عالميًا من خلال ما يلى:

- تزويد التلاميذ بمعرفة شامله عن العالم من حوله.

- تنمية الشعور لديهم بحقوقه وواجباته إزاء نفسه والآخرين فى ضوء ميثاق حقوق الإنسان.

- تنمية الشعور لدى التلميذ بأهمية التعاون والتكامل والسلام بين الشعوب.

- بث روح الممارسة والتجريب بين التلاميذ بحيث ينمى لديهم الاستعداد على تحمل المسئولية واحترام مشاعر الآخرين، والقدرة على العمل مع جماعه وإشاعة روح التعاون والمشاركة والإبداع، وامتلاك أخلاقيات العمل.

- تنمية بعض المفاهيم لدى التلاميذ مثل التضامن – المشاركة – المساواة – الديمقراطية.

هـ- تحديث المقررات الدراسية الحالية فى المدرسة لتفعيل دورها فى تربية المواطنة العالمية.

٦-٣ وفي نهاية صياغة التصور أوصى الباحث بالتوصيات التالية:

- ضرورة إضفاء البعد العالمي على منظومة التعليم داخل المدرسة بحيث تمكن التلاميذ من الوقوف على القضايا الرئيسية فى إطار المفاهيم الحديثة للتربية العالمية.
- ضرورة قيام كليات التربية بإعداد وتدريب المعلمين قبل وأثناء الخدمة فى ضوء المواطنة العالمية.
- تنظيم برامج تستهدف التبادل الثقافي للمعلمين، والتلاميذ، والقيادات التربوية مع زملائهم فى الدول الأخرى.

- ضرورة أن يتحول دور المدرسة الحإلى مع التركيز على قياس الجوانب التحصيلية إلى التركيز على تنمية جميع الجوانب فى شخصية المتعلم وخاصة الجوانب السلوكية منها.
- ضرورة مسانده وتوسعه نماذج التبادل الثقافيى والتعليمي والدولي فى المؤسسات التعليمية ذات الأهداف والاهتمامات الدولية.
- ضرورة تشجيع الحوار المهني حول الممارسات التربوية وإصلاح التعليم، وذلك من خلال وضع برامج أكاديمية وتبادل الزيارات بين المسؤولين عن التعليم فى مصر والدول الأخرى.
- ضرورة الاستفادة من تجارب الدول الأخرى فى دمج بعض مفاهيم التربية العالمية فى بعض المقررات التي تدرس للتلاميذ داخل المدرسة (الصغير ،٢٠١٢ ، ص ٨١).

٧- دراسة (إلهام عبد الحميد فرج) اتجاهات الطلاب نحو ثقافة المواطنة فى مصر – كلية الدراسات التربوية –جامعة القاهرة – ٢٠١٣.

٧-١ وقد استهدفت الدراسة ما يلي:

- الكشف عن مدى إدراك الطلاب ووعيهم في الصف العاشر لثقافة المواطنة وحقوق الإنسان، واتجاهاتهم نحو قيم التسامح وقبول الآخر، والمشاركة والمساواة.
- الكشف عن مدى إدراك الطلاب لهويتهم وما إذا كانت هوية منفردة أم مركبة.
- توضيح العلاقة بين الوعي المعرفي والاتساق الوجداني نحو القضايا المرتبطة بالمواطنة.
- توضيح أهمية توافر مناخ دراسي ومعلمين مدربين على الحوار حتى يمكن التفاعل الإيجابي مع الطلاب حول قضايا المجتمع.
- لفت نظر مخططي المناهج لأهمية تطوير المناهج في ضوء قيم المواطنة ومفاهيمها، والعمل على تنقيتها من ثقافة التمييز والتحيز.

٧-٢ منهج الدراسة:

وقد تم استخدام المنهج الوصفي والمنهج الإثنوجرافي والتحليلي لدراسة خمسة محاور: السلطة– الدين – المرأة – الهوية – والديمقراطية، وقد تم تطبيق أدوات البحث من خلال الالتقاء بمجموعات صغيرة، وكان عدد اللقاءات ٥٤ لقاء فى ثلاث محافظات وكان عدد اللقاءات فى كل مدرسة ١٨ لقاء.

٧-٣ وقد توصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من وجود نسق قيمي جديد أصبح يتشكل بعد ثورة يناير، نزعم أنه لايزال في حالة الصراع الذي يخلق التناقض في الاتجاهات، حيث اتضح التالي في اتجاهات الطلاب:

أ) ضبابية الرؤية وتغيُّرها السريع لدى العيِّنة.

ب) الخلط في المفاهيم وعدم الوعي المعرفي لها.

ج) الميل إلى العنف.

د) التمرُّد على أي رمز.

هـ) سقوط حاجز الخوف من أي سلطة.

و) غياب الوعي القانوني.

ز) الميل إلى المشاركة وتحمُّل المسؤولية.

ح) الميل إلى متابعة الأحداث.

ط) الميل إلى العمل الجماعي.

ي) الميل إلى الارتباط بقضايا الوطن.

ك) الميل إلى الهجرة الخارجية والسفر.

ل) الميل إلى التواصل الاجتماعي والسياسي والتكنولوجي.

م) الميل إلى أن يكون لهم دور في العمل العام والشارع المصري.

ن) السرعة في اتخاذ القرار.

يتّضح مما سبق، وجود تناقض واضح في الاتجاهات، فعلى سبيل المثال:

أ) التناقض في الاتجاه في تكوين علاقات طيبة بالآخر، والميل إلى العمل الجماعي وفي الوقت نفسه الميل نحو استخدام العنف والقوة.

ب) التناقض بين الاتجاه الإيجابي نحو قضايا المرأة، وبين الاتجاه السلبي نحو تقلّدها المناصب القيادية والمشاركة السياسية ورفض المساواة في الميراث.

ج) التناقض بين الاتجاه نحو فصل السياسة عن الدين، وبين الاتجاه السلبي نحو الليبرالية والعلمانية.

د) التناقض بين الاتجاه الإيجابي نحو حب الوطن والاهتمام بالشأن العام، وبين الاتجاه نحو الهجرة والسفر للخارج.

يعود هذا التناقض في اتجاهات الطلاب إلى عدم الوعي بالعديد من المفاهيم، والخلط والتشويش والغموض نحوها؛ لذا فإن المؤسسة التعليمية تتحمَّل مسؤولية عدم الوعي حيث غاب دورها التنويري، وساهمت في تزييف وعي أجيال من الطلاب من خلال ثقافة النقل والصمت لعقود طويلة، ومن خلال المناهج التي تضمَّنت مفاهيم خاطئة ومعلومات متناقضة وغير محايدة، وذلك بهدف خدمة الطبقة الحاكمة وتوجُّهاتها.

٤-٧ تأسيسًا على ما سبق، يمكن وضع تصوّر لتغيير واقع المؤسسة التعليمية لتواكب أهداف الثورة ومتطلبات المجتمع المصري في ظلِّ مرحلة التحوّل الديمقراطي. وأهم تلك النقاط (التوصيات):

- توفير برامج تعليمية تستهدف تنمية الوعي القانوني والحقوقي، والتأكيد من خلالها على قيم الانتماء والمواطنة.
- تصحيح المفاهيم لدى الطلاب والمعلمين، من خلال تغيير المناهج التعليمية وتغيير مناخ الثقافة المدرسية لصالح علاقة بين المعلمين والطلاب تستند إلى الحوار والديمقراطية وتبتعد عن الوعظ والإرشاد.
- صياغة تصوُّر لدور المدرسة في دعم المسؤولية الاجتماعية وتشجيع العاملين في وزارة التربية والتعليم على المشاركة في صنع القرار الخاص بالعملية التربوية والمجتمعية والأعمال التطوّعية.
- تطوير الخطاب التربوي وتنقيته من أي أفكار ومعلومات تساهم في تنمية التفكير الأحادي والتطرُّف، والعمل على تقديم خطاب يحمل رؤى وتوجّهات متعددة، ويتّسم بالموضوعية والقيمية، ويسهم في تنمية التفكير الناقد.
- التصدِّي لثقافة الصمت والقهر، من خلال تدريب المعلمين على ثقافة الحوار، ودعم الأنشطة المدرسية والصفِّية، وربط المدرسة بالمجتمع المحيط بها، ونشر ثقافة المواطنة في مواجهة ثقافة التمييز، من خلال تنمية الطابع المدني الديمقراطي للمؤسسة التعليمية، واستحداث إلىات وقوانين لتحقيق تكافؤ الفرص، وإنشاء لجنة لتلقِّي الشكاوي الخاصة بالمجتمع.
- تحديث المؤسسة التعليمية في ضوء الاتجاهات الإيجابية التي توصّلت إلىها الدراسة، وفي ضوء متطلبات المجتمع المصري وأهدافه بعد الثورة، من أجل تحقيق التحوّل الديمقراطي، ومن خلال تفعيل دور الاتحادات الطلابية واللجان المنبثقة عنها، وعن طريق الأنشطة المتنوّعة التي تُكسِب الطلاب مهارات التفكير العلمي، والعمل الجماعي، واتخاذ القرار ونبذ العنف والتطرّف (فرج ، ٢٠١٣).

٨ – دراسة (نسيبة محمد بن يونس) بعنوان " تقييم برنامج البرلمانات الطلابية وأثره فى اكتساب الطلبة المهارات الأساسية واتجاهاتهم نحو المواطنة الفاعلة " – رساله دكتوراه – كلية التربية – جامعة اليرموك ٢٠١٢.

٨–١ أهداف الدراسة:

استهدفت الدراسة تقييم برنامج البرلمانات الطلابية فى ضوء أهدافها من قبل المديرين والمعلمين والمستشارين ودراسة أثرها فى تنمية المهارات السياسية والاتجاهات نحو المواطنة الفاعله.

٨–٢ أداة الدراسة:

قامت الباحثة باعداد مقياس لتقييم البرلمانات الطلابية فى ضوء أهدافها وبناء اختبار للمهارات السياسية لمعرفة أثر البرلمانات الطلابية فى تنميتها وتم تطوير مقياس للاتجاهات نحو المواطنة الفاعلة.

٨–٣ عينة الدراسة:

شملت عينة الدراسة:

- ١٢٣ مدير/ مديرة.
- ١٢١ معلمًا مستشارًا بالمدارس الحكومية.
- ١٤٠٠ طالب/ طالبة بالمدارس الحكومية بالصفوف من الثامن إلى العاشر وتم تقسيمهم إلى مجموعتين الأولى:

(٧٠٩) طالب ليسوا أعضاء بالبرلمان.

(٧٠٠) طالب أعضاء بالبرلمان الطلابى.

٨-٤ نتائج الدراسة:

١- تقييم البرلمانات الطلابية فى ضوء أهدافها كان إيجابيًا باستثناء بعض الفقرات الواردة فى المقياس.

٢- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (a=0.05) لصالح الطلبة الذين كانوا أعضاء فى البرلمانات الطلابية على اختبار المهارات الأساسية.

٣- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (a=0.05) لصالح الطلبة الذين كانوا أعضاء فى البرلمانات الطلابية على مقياس الاتجاهات نحو المواطنة الفاعلة.

وقد أوصت الباحثة بضرورة الاهتمام بالبرلمانات الطلابية؛ وذلك لدورها الفاعل فى إشباع حاجات الطلبة والإسهام فى تنمية مفاهيمهم السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والدينية التي تساعد على بناء جوانب الشخصية المتكاملة لديهم (يونس ،٢٠١٢).

المحور الثاني:

الدراسات المعبرة عن أهمية المشاركة المجتمعية:

١-دراسة (محمود محمد أحمد عبدالله): المشاركة المجتمعية كمدخل للصلاح المدرسي فى ضوء معايير الجودة والاعتماد: دراسة ميدانية بمحافظة قنا (رسالة ماجستير – كلية التربية بقنا – جامعة جنوب الوادي ٢٠١١).

أشار الباحث إلى أنه على الرغم من الدور الذي تقوم به المشاركة المجتمعية فى مدارس قنا للنهوض بالتعليم فى المدارس، وتوفير الخدمة التعليمية الملائمة للطلاب، وكذلك اهتمام الدولة بالمدارس وتزويدها بالموارد البشرية والمادية إلا أن الباحث لاحظ خلال إطلاعه على بحوث ودراسات

سابقة تناولت موضوع المشاركة المجتمعية _ فوجد أن هذه المشاركة المجتمعية تعاني من بعض الصعوبات التي تعوق تحقيق الإصلاح المدرسي.

وقد استخدم الباحث فى دراسته المنهج الوصفي مستخدمًا استبانة مطبقة على عينة من المجتمع المدرسي (مديرو وأخصائيو ومعلمو مدارس التعليم الإعدادى) وعينة أخرى من (أولياء الأمور تمثل شرائح المجتمع المدرسي) بالإدارات التعليمية بمحافظة قنا؛ وذلك للتعرف على دور المشاركة المجتمعية فى الإصلاح المدرسي بين المجتمع المدرسي وأولياء الأمور ومقترحات تفعيل المشاركة المجتمعية فى الإصلاح المدرسي.

١-١ أهداف الدراسة:

وقد تمثلت أهداف الدراسة في:

١- التعرف على المشاركة المجتمعية وأهدافها ومعاييرها فى ضوء الجودة والاعتماد.

٢- إلقاء الضوء على مفهوم الإصلاح المدرسي وأهميته وفلسفته وأبعاده، والدور الوظيفي للمدرسة فى إصلاح المجتمع والتربية والتحديات التي تواجهه.

٣- التعرف على مجالات الإصلاح المدرسي لتحقيق الجودة والاعتماد للمدرسة المتوسطة.

٤- التعرف على المراحل التي يمر بها الإصلاح المدرسي لتحقيق الجودة والاعتماد للمدرسة.

٥- الكشف عن واقع المشاركة المجتمعية فى مدارس الحلقة الثانية من التعليم الأساسي فى ضوء معايير الجودة الشاملة فى محافظة قنا.

٦- وضع تصور مقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية فى مدارس الحلقة الثانية من التعليم الأساسي.

١-٢ نتائج الدراسة:

وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- أهمية المشاركة المجتمعية فى الإصلاح المدرسي فى ضوء معايير الجودة والاعتماد.
- من آليات المشاركة المجتمعية بدرجة متحقق مجلس الأمناء والآباء والمعلمين، وزارة التربية والتعليم.
- من آليات المشاركة المجتمعية بدرجة غير متحقق والتي تحتاج إلى تفعيل (الجمعيات الأهلية، الأحزاب السياسية، نقابة المهن التعليمية، الجامعات ومراكز البحث العلمي، القطاع الخاص، المجالس الشعبية المحلية، الهيئات والمؤسسات الدولية، دور العبادة والإعلام).
- تطابق الدراسة الميدانية مع الدراسة النظرية .

٢ – دراسة (أيمن محمد أحمد فريحات) "الدور التشاركي لمؤسسات المجتمع المدني فى تعزيز الإصلاح المدرسي – دراسة تحليلية "(قسم العلوم التربوية – كلية عجلون – جامعة البلقاء التطبيقية).

أشارت إلى أنه من الأسباب الرئيسة للأزمة التربوية هو فشل النظام الاجتماعي في معرفة كيفية ربط مؤسساتها المجتمعية المختلفة الرسمية وغير الرسمية بالمتغيرات المعاصرة التي طرأت على المجتمع، مما انعكس سلبًا على دور المؤسسات التربوية والتعليمية، وشل حركتها في التطور التنموي الشامل. ومن أمثلة ذلك، عزوف أولياء الأمور ومجالس الآباء عن المشاركة الفاعلة، وضعف كثير من مؤسسات المجتمع المدني وتنظيماته في تأدية دورها الذي أصبح نمطًا تقليديًا لا يمثل أي عنصر قوة ضاغطة لتفعيل المؤسسات التربوية.

٢-١ تساؤلات الدراسة:

١) ما مفهوم المشاركة المجتمعية والإصلاح المدرسي؟

٢) ما التحديات التي يواجهها المجتمع المدرسي؟

٣) ما إلىات التعاون بين المجتمع والمدرسة؟

٢-٢ منهج الدراسة:

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لغرض تحليل محتوى الوثائق والدراسات والأبحاث والأدبيات المنشورة التي تتعلق بالموضوع للوصول إلى ما يحقق الهدف من الدراسة.

وأشار الباحث فى دراسته إلى منظمات المجتمع المدني كواحدة من إلبات المشاركة فى العملية التعليمية مبينًا أن المجتمعات الناجحة في القرن الحادي والعشرين سوف تقوم فيها مجتمعات تَعلُّم تتفق مع حاجات البيئة الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة بشكلٍ متواصل، وهي التي تستعمل كل مواردها، المادية والفكرية، الرسمية وغيرالرسمية، في المدرسة وخارج المدرسة، وذلك بما يحيط الأبناء بعدد من المؤسسات الاجتماعية الداعمة.

وعلى الرغم من التطورات الحادثة في المجتمعات العربية، وتلمس التغيرات هنا وهناك إلا أن فاعلية دور المجتمع المدني ممثلاً في المنظمات، والهيئات، والجمعيات لم ترسخ كثقافة اجتماعية لدى أفراد المجتمع، وذلك لاعتبارات ثقافية واقتصادية وسياسية. ولكن ذلك لا يعني أنه لا توجد ثقافة العمل الجماعي، أو التطوعي، لكنها لم تصل أو ترقى إلى مستوى الصدارة والفاعلية داخل المجتمع؛ حتى تمكنه من مواكبة التغيير والتطور الحادث في البيئة المحيطة. ولقد آن الأوان للنظام التربوي أن يشرك تلك المنظمات والهيئات ويستفيد من خبراتها لخدمة المجتمع ومواكبة العملية التنموية. ولن يتأتى ذلك إلا من خلال نشر ثقافة العمل الجماعي والتطوعي لدى المجتمع.

٢-٣ توصيات الدراسة:

أ- قيام النظام التربوي بغرس مفهوم " التعليم مسؤولية الجميع " وأن الأمر يتطلب عدم انفراد طرف دون الآخر، كونه عملاً تكامليًا يتم في شكل إلية تضمن مشاركة الجميع في تحمل المسؤولية وذلك من خلال:

١- تشجيع المبادرات الفردية والعمل التطوعي الهادف الذي يضمن المشاركة الفاعلة والمنظمة.

٢- التنوع في أساليب الاتصال بين المدرسة والمجتمع، وتوظيف التقنيات الحديثة لدعم المشاركة الفاعلة بين المدرسة والأسرة عن طريق البرامج والأنشطة الخدمية.

٣- تجديد الأنظمة واللوائح التي تحد من إعطاء الصلاحية الكافية لمجالس الآباء للقيام بدورها الحقيقي في عملية التطوير والإصلاح المدرسي وتقديم الحلول والمقترحات.

٤- تشجيع القطاع غير الحكومي (الأهلي) ومنظمات المجتمع المدني، على تقديم الدعم المادي والمعنوي.

٥- تفعيل أدوار كل من الأسرة والمدرسة "كمنظومة تعليمية متكاملة" في بيئة اجتماعية وثقافية موحدة لها أهدافها المشتركة.

٦- الربط بين النظام التعليمي وحاجات السوق المحلي؛ مما يحتم تغيير بنية المدرسة التقليدية، واستبدال الأنشطة الروتينية المعتادة بأنشطة متنوعة مرنة تتم بوسائل عديدة وتتجاوز حدود المدرسة، حتى يصبح التعلم شبكة من الأنشطة المترابطة والمتجددة؛ ليشعر جميع أفراد المجتمع بأهميتها وفائدتها فيساهمون في تمويلها.

٧- توسيع قاعدة مشاركة قطاعات المجتمع المختلفة في إعداد الخطوط العريضة للمناهج، والإفادة من الخبرات المتنوعة لأولياء أمور الطلاب خاصة ممن يعملون في المجال التربوي .

تعقيب الباحثة على الدراسات السابقة:

١- أشارت الدراسات إلى الدور الكبير والهام للأنشطة المدرسية ودورها فى تنمية وغرس القيم / المهارات/ الاتجاهات والذي يفوق أثر المواد الدراسية اذ تساعد هذه الأنشطة على نمو مهارات معينة لازمة لتشكيل الشخصية الإيجابية القادرة على التأثير والتغيير المجتمعى .

٢- أكدت الدراسات على أهمية اضطلاع الدولة ممثلة فى وزارة التربية والتعليم إلى جانب دورها التعليمى التربوى الاضطلاع بنشر ثقافة السياسية والمواطنة وعقد الندوات والإجتماعات لرفع

الوعى السياسى وتعزيز قيم المواطنة والديمقراطية والانتماء ودمجهم لحياة المجتمع وتنظيم مسابقات فكرية حول بعض القضايا التاريخية الوطنية لاذكاء روح التنافس والمشاركة الإيجابية بين الطلاب.

٣- أشارت الدراسات إلى أنه فيما يتعلق بالمواطنة وقيم التربية المدنية فإن هناك عدم حيادية فيما يتعلق بتعليم السياسة وقيم المواطنة اذ ان هذا البعد لايزال لا يمثل توجه اساسي فى سياسات الدولة.

٤- أشارت الدراسات التي تناولت المرحلة العمرية الأعلى من سن التعليم الأساسي أن قيم المواطنة وممارساتها من الأهمية بمكان أن يتم التعرض لها فى مراحل عمرية مبكرة، وفى سنوات التمدرس الأولى والسنوات السابقة للتعليم الجامعي مع ايلاء أهمية قصوى لمؤسسات التنشئة الاجتماعية (المدرسة – الأسرة – الإعلام) للإضطلاع بدورها فى تعليم ممارسات المواطنة وقيمها.

٥- تعرضت الدراسات إلى مدخلات العملية التربوية كمؤثرات أساسية مؤدية للتأثير فى عملية تعليم المواطنة (المنهج – المعلم – الأدوات – الأنشطة – البيئة التعليمية) وأنه من أجل الارتقاء بالمواطنة من منظور تربوي تعليمي يتطلب الأمر توفير مدرسة ونظام تربوي جديد، ومعلم كفء يأخذ بيد البراعم إلى المستويات المطلوبة في سلم التعليم ومن شعاراته أن المعرفة قوة، وتربية للعمل، مع ترسيخ قيم الولاء للوطن والانتماء للهوية، وتجديد الثقة بالنفس وبالوطن والمستقبل، وأشارت أيضًا بعض الدراسات إلى ضرورة قيام كليات التربية بإعداد وتدريب المعلمين قبل وأثناء الخدمة فى ضوء المواطنة العالمية.

٦- أشارت الدراسات إلى أهمية دور المجتمع المدني فى دعم المشاركة المجتمعية بالتعليم بشكل عام ودورها فيما يتعلق بتنمية قيم ومهارات المواطنة بشكل خاص، وفى هذا الصدد، أشارت الدراسات إلى المعوقات والتحديات التي تواجه الجمعيات وتعوقها عن أداء هذا الدور بفاعلية.

٧- أشارت الدراسات إلى أهمية تحديث المؤسسة التعليمية في ضوء الاتجاهات العالمية للمواطنة وفي ضوء متطلبات المجتمع المصري وأهدافه بعد ثورتى يناير و٣٠ يونيو ٢٠١٣، من أجل تحقيق التحوّل الديمقراطي، ومن خلال تفعيل دور الاتحادات الطلابية واللجان المنبثقة عنها، وعن طريق الأنشطة المتنوّعة التي تُكسِب الطلاب مهارات التفكير العلمي، والعمل الجماعي، واتخاذ القرار، ونبذ العنف والتطرّف.

٨- أوصت الدراسات بالاهتمام بتفعيل الهياكل المنتخبة بالمنظومة التعليمية كمجالس الأمناء والآباء، والمعلمين، والاتحادات الطلابية كأداة من أدوات المشاركة، والتي تحوى ضمن أنشطتها وتدخلاتها تفعيلاً للممارسات المرتبطة بالمواطنة.

٩- اكتفت الدراسات المذكورة بأدوات موجهه لطرف واحد إما ممثلين عن الحكومة/ المدارس، أو طلاب، أو فئة بعينها دون الأخرى.

ووفقًا للعرض السابق يمكن بيان أهمية الدراسة الحالية وما ستضيفه وفقًا للتالي:

- استفادت الباحثة من الاطلاع على كل ماسبق، وخاصة فى صياغه المفهوم الإجرائي للمواطنة، وكذلك إعداد أدوات الدراسة البحثية والميدانية. ومن خلال الإطلاع على الدرسات السابقة، فإن **هذه الدراسة تتمثل أهميتها فيما يلي:**

١- الدراسة تستطلع وجهتي النظر لكل من القطاع الحكومي والقطاع الأهلى مع إجراء المقارنات التي تعكس وجهة نظر كل قطاع إزاء اكساب مهارات المواطنة لتلاميذ التعليم الحكومي ما قبل الجامعي.

٢- الدراسة تستعرض أهم التحديات الإجرائية والميدانية والتي تواجه الجمعيات الأهلية بشكل خاص وتحد من تكرارها للتجارب الناجحة فى مجال تربية المواطنة بالتعليم الحكومي قبل الجامعي.

٣- تتفق الدراسة مع الدراسات السابقة من خلال البحث الميداني وإجراء دليل المقابله مع المسؤولين خاصة القائمين على القطاع الحكومي. إن التنشئة على المواطنة قضية لا تلقى الدعم من وزارة التربية والتعليم على اعتبار أن هناك قضايا واحتياجات هى أكثر أولوية من وجهه نظرهم (الكثافة الطلابية – التسرب من التعليم – القرائية- البنية الأساسية ...).

٤- **الباحثة تقترح فى نهاية الدراسة تصور إجرائي** فى ضوء مخرجات الدراسة الميدانية وكل من السياق القانوني والاجتماعي لمفهوم المواطنة فى المجتمع المصرى، هذا التصور من شأنه إقامة إطار شراكة فاعل بين كل من وزارة التربية والتعليم والجمعيات الأهلية من أجل تنفيذ برامج الجمعيات فى مجال المواطنة بالتعليم الحكومي ما قبل الجامعي.

ثالثًا: فصول الدراسة:

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة ويتضمن:

أولًا: مقدمة عامة وتشمل:

- مشكلة الدراسة
- أهمية الدراسة
- أهداف الدراسة
  - الهدف العام
  - الأهداف الإجرائية
- تساؤلات الدراسة

- المنهج المستخدم
- مفاهيم الدراسة

– مفهوم المواطنة

– مفهوم الجمعيات الأهلية

– مفهوم الشراكة

ثانيًا: الدراسات السابقة:

- المحور الأول: دراسات تناولت أهمية تعليم المواطنة بمؤسسات التعليم ما قبل الجامعي.
- المحور الثاني: أهمية المشاركة المجتمعية في مجال التعليم.

ثالثًا: خطوات العمل:

- فصول الدراسة.

الفصل الثاني: الشراكة بين الدولة والجمعيات الأهلية فى مجال المواطنة وأهم التحديات التي تواجه عمل الجمعيات فى هذا القطاع ويتضمن:

- مقدمة.
- تطور عمل الجمعيات الأهلية فى قطاع التعليم.
- استعراض تجارب الجمعيات الأهلية العاملة فى مجال تعليم المواطنة بمؤسسات التعليم الحكومي ما قبل الجامعي.

١– الهيئة القبطية الإنجيلية.

٢– الجمعية المصرية للتنمية الشاملة.

٣– جمعية الصعيد للتربية والتنمية.

٤– مؤسسة مصر الخير.

٥- تجربة جمعية حواء المستقبل.

- أهمية الشراكة التربوية بين الحكومة والجمعيات الأهلية بالمؤسسات التعليمية.
- التحديات التي تواجه عمل الجمعيات الأهلية فى العمل بمجال المواطنة والتربية المدنية بمؤسسات التعليم الحكومي ما قبل الجامعي.

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية ويتضمن:

- مقدمة.
- أهمية الدراسة.
- أهداف الدراسة.
- تساؤلات الدراسة.
- أداوات الدراسة.
- حدود الدراسة الميدانية.
- نتائج الدراسة الميدانية.

الفصل الرابع: نحو تصور مقترح لإطار شراكة فاعل وكفء بين الدولة والجمعيات الأهلية لتعليم المواطنة ويتضمن:

- مقدمة.
- التصور المقترح لإطار الشراكة:
  - أولاً: محددات الإطار.
  - ثانيًا: إطار الشراكة المقترح.